دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001–2017)

The role of SMEs in employment and fighting against unemployment in Algeria during the period (2001-2017)

مرمي مراد
أستاذ مساعد قسم أ
جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر
Email : mourad.82mermi@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2018–7–13 **تاريخ قبول النشر** 2018–11–24

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى محاولة تبيين الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (**الم ص م**) في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001-2017) فبعد أن بلغت معدلات البطالة أعلى مستوياتها في الفترة السابقة (فترة التسعينات من القرن الماضي)، حاولت الحكومة الجزائرية انتهاج العديد من الطرق والسياسات من أجل توفير مناصب الشغل والتخفيف من حدة البطالة) وذلك في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي التي تم وضعها خلال تلك الفترة، وعلى اعتبار أن قطاع **الم ص م** يُعد أحد الآليات الهامة في التشغيل، فقد حاولت الحكومة الجزائرية النهوض بهذا القطاع من خلال مختلف آليات الدعم والمساندة المقدمة له في إطار تلك البرامج التنموية الموضوعة، مما جعله يساهم بشكل أكبر في توظيف العمالة) وبالتالي المساهمة في التخفيف من حدة البطالة في المجتمع.

الكلمات المفتاحية: **الم ص م** الجزائرية البطالة التشغيل برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي.

Abstract:

This research aims to clarify the role that Small and Medium-sized Enterprises (SMEs) have played in the field of employment and fighting against unemployment in Algeria during the period (2001-2017). After unemployment rates reached its highest levels in the previous period (the period of 1990s), Algerian government tried to pursue many ways and policies in order to provide jobs and reduce unemployment, within the framework of development and economic recovery programs that have been applied during that period, and considering that the sector of SMEs is one of the most important mechanisms in employment, Algerian government attempted to promote this sector through different support and assistance mechanisms, making it contributes much more in employment, and therefore contributes in reducing unemployment in the community.

Key Words: Algerian SMEs, unemployment, employment, development and economic recovery programs.

JEL Classification:

تمهيد:

عرفت الجزائر خلال فترة التسعينات تزايدا كبيرا في معدلات البطالة، وذلك بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية الخاصة التي مرت بها خلال تلك الفترة، وهذا ما جعل موضوع التشغيل ومكافحة البطالة يصبح ضمن أولويات برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة في السنوات الأخيرة، ففي إطار مخططات التنمية وبرامج الاستثمارات العامة، التي قامت الدولة بوضعها خلال الفترة (2001-2017)، حاولت من خلالها انتهاج العديد من الطرق والآليات بهدف إيجاد حلول لظاهرة البطالة والتخفيف من آثارها السلبية، وذلك من خلال العمل على استحداث وخلق أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل في مختلف القطاعات الاقتصادية.

يعد قطاع **الم ص م**، من بين تلك الطرق والآليات التي اعتمدتها الدولة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة، نظرا للقدرات الكبيرة التي يتمتع بها هذا القطاع في خلق مناصب الشغل، وتوليد الثروة وزيادة الدخل، لذلك فقد حظيت **الم ص م** بمزيد من العناية والاهتمام في إطار تطبيق تلك المخططات والبرامج التنموية، حيث تم تقديم كل أشكال الدعم والمساندة لهذه المؤسسات، وذلك حتى تقوم بدورها التنموي على أكمل وجه، خاصة فيما يتعلق بالرفع من حجم التشغيل للتقليل من معدلات البطالة.

إشكالية البحث

على أساس ما تقدم ذكره، فإن مشكلة هذا البحث يمكن صياغتها في التساؤل الرئيسي التالي: **ما هو الدور الذي لعبته الم ص م في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)؟**

وانطلاقا من هذا التساؤل الرئيسي، فإنه يمكننا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو واقع البطالة والتشغيل في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)؟
- ما مدى اهتمام الحكومة الجزائرية بقضايا التشغيل ومكافحة البطالة ضمن سياساتها العامة، وذلك في إطار برامج الاستثمارات العامة التي تم وضعها خلال الفترة (2001-2014)؟
- ما مدى مساهمة قطاع **الم ص م** في التشغيل ومكافحة البطالة خلال الفترة (2001-2017)؟

أهمية البحث

يكتسي هذا البحث أهمية بالغة كونه يتطرق إلى أحد المواضيع الاقتصادية الهامة والمتعلقة بدراسة قطاع **الم ص م** في الجزائر، وكذلك دراسة المسائل المتعلقة بالتشغيل ومكافحة البطالة، بالإضافة إلى أن هذا البحث يركز، بشكل أخص، على محاولة تبيين الدور الذي أصبح يلعبه قطاع **الم ص م** في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في السنوات الأخيرة.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- التعرف على قطاع **الم ص م** في الاقتصاد الجزائري، وعلى أهم المميزات التي يتصف بها هذا القطاع؛
- الاطلاع والكشف عن آخر الأرقام والإحصائيات المتعلقة بتطورات معدلات البطالة والتشغيل في والجزائر خلال فترة الدراسة (2001-2017)؛

- معرفة الدور الذي يقوم به قطاع الم **ص م** في مجال التشغيل ومكافحة البطالة، من خلال معرفة حجم التشغيل الذي ساهم به هذا القطاع ضمن إجمالي التشغيل خلال الفترة المدروسة.

منهجية البحث

سيتم الاعتماد في انجاز هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال العمل على جمع وتحليل الإحصائيات على امتداد الفترة (2001-2017)، والمتعلقة أساسا بقطاع الم **ص م** في الجزائر، وبالدور الذي لعبه هذا القطاع في توفير مناصب الشغل من أجل التخفيف من حدة البطالة في المجتمع خلال الفترة المذكورة.

خطة البحث

من أجل الإلمام بأهم الجوانب الأساسية لهذا البحث، وقصد الإجابة على الإشكالية المطروحة، سيتم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور أساسية كما يلي:

- مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم مميزاتها في الاقتصاد الجزائري.
- واقع البطالة والتشغيل في الجزائر خلال الفترة (2001-2017).
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية للتشغيل ومكافحة البطالة خلال الفترة (2001-2017).

أولا: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم مميزاتها في الاقتصاد الجزائري

1. مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري

تشكل الم **ص م** نوعا خاصا من المؤسسات الاقتصادية نظرا للخصوصيات التي تتميز بها، والتي ترتبط أساسا بحجمها، وإلى حد الآن لم يتم التوصل إلى إيجاد مفهوم أو تعريف دقيق وشامل لهذا النوع من المؤسسات، حيث نجد أن كل دولة تحاول وضع تعريف خاص بها، بما يتناسب وظروفها الاقتصادية والسياسية التي تمر بها، وبالنسبة للمشرع الجزائري فقد استمد تعريفه للم **ص م** انطلاقا من التعريف الذي اعتمده الاتحاد الأوروبي في أفريل 1996 [1]، وذلك طبقا لما جاء في المواد 4، 5، 6 و7 من القانون رقم 01-18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث نصت المادة الرابعة منه على تعريف الم **ص م** مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها: "مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات، تشغل من 01 إلى 250 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار جزائري، أو لا تتجاوز ميزانيتها السنوية 500 مليون دينار جزائري، وأيضا تستوفي معايير الاستقلالية"[2] ولكن في جانفي 2017 تم مضاعفة مبالغ كل من رقم الأعمال السنوي والميزانية السنوية ليصبح التعريف كما هو مبين في الجدول الموالي.

الجدول رقم 01: تعريف الم ص م في الاقتصاد الجزائري

المعايير / نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم العمال السنوي أو مجموع الميزانية السنوي	
مصغرة	من 01 إلى 09	<40 مليون دج	< 20 مليون دج
صغيرة	من 10 إلى 49	< 400 مليون دج	< 200 مليون دج
متوسطة	من 50 إلى 250	من 400 مليون إلى 4 مليار دج	من 200 مليون إلى 1 مليار دج

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 02 11 يناير2017 ص. 06.

إن اعتماد الجزائر على تعريف الاتحاد الأوروبي، حسب رأيينا، لا يرجع لعجز الدولة عن وضع تعريف خاص يتناسب مع خصوصيات مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة والاقتصاد الوطني ككل، وإنما يرجع لكون أن هذا التعريف مطبق من قبل العديد من الدول التي تنتمي إلى الاتحاد الأوروبي، كما أن هذا الاتحاد كتكتل اقتصادي عالمي لاشك أنه يعد من أحد المبادرين الأوائل والمهتمين بترقية وتطوير قطاع الم **ص م**، نظرا للمكانة الهامة التي يكتسيها هذا القطاع في اقتصاديات الدول الأوربية.

2. أهم مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تتصف الم **ص م** في الجزائر بمجموعة من المميزات والتي قد تشترك في بعضها مع نظيرتها من المؤسسات في العديد من الدول الأخرى في العالم، ويمكن التركيز على إبراز أهم هذه المميزات من خلال النقاط الآتية.

- **سيطرة المؤسسات المصغرة**: يتميز قطاع الم **ص م** في الجزائر بسيطرة المؤسسات المصغرة (TPE)، حيث تشير الإحصائيات لسنة 2001 أن نسبة 95% من مجموع الم **ص م** كانت تمثل المؤسسات المصغرة، والتي كانت توظف ما يقارب النصف من مجموع اليد العاملة (نسبة 44%)[3]، وقد ارتفعت النسبة لتصل إلى 97,7% (1035891 مؤسسة مصغرة) من مجموع الم **ص م** البالغ عددها 1060289 مؤسسة، وذلك إلى غاية نهاية السداسي الأول لسنة 2017[4].

الشكل رقم 01: توزيع الم ص م حسب الحجم (السداسي الأول لسنة 2017)

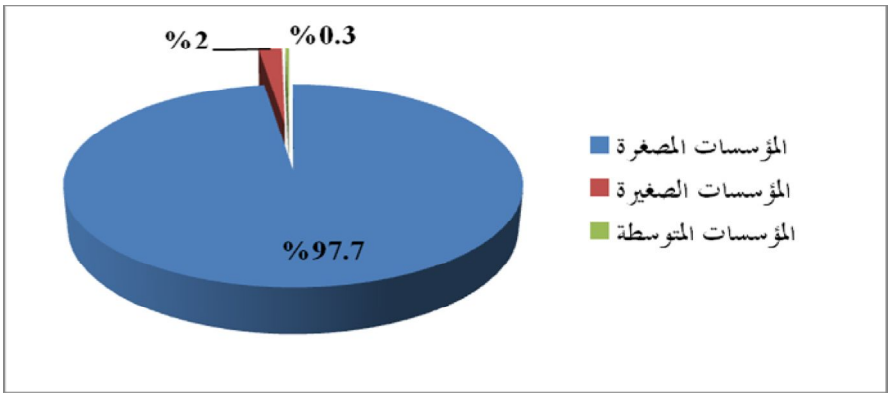

Source: Réalisé à partir des données du Bulletin d'information statistique de la PME, Données du 1er semestre 2017, N° 31, Ministère de l'industrie et des mines, Edition Novembre 2017, p. 09.

وتجدر الإشارة إلى أن سيطرة المؤسسات المصغرة على النسيج الاقتصادي ليس هو من مميزات الاقتصاد الجزائري فقط، بل نجد هذه الميزة كذلك في العديد من الدول الأخرى في العالم، ومن هذه الدول نذكر على وجه الخصوص: النمسا، بلجيكا، فرنسا، اليونان، إيطاليا واسبانيا، كذلك تشير الإحصائيات إلى المؤسسات المصغرة في دول الاتحاد الأوروبي تمثل نسبة 92% في المتوسط من مجموع الم **ص م** لهاته الدول، وبين 70 و 90% في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) سنة 2000[5].

- **سيطرة المؤسسات ذات الطابع الخاص**: بالإضافة إلى سيطرة المؤسسات المصغرة على نسيج الم **ص م** في الجزائر، فإننا نجد كذلك أن الم **ص م** ذات الطابع الخاص هي التي تمثل الغالبية العظمى من مجموع هذه

المؤسسات، ففي سنة 2001 بلغ عدد الم ص م 245.348 مؤسسة، منها 179.893 مؤسسة خاصة؛ أي بنسبة 73,32% و64.677 نشاطات الصناعة التقليدية بنسبة 26,37% والباقي 778؛ أي ما نسبته 0,31% كانت مؤسسات عمومية، وزيادة على هذا فقد شهدت هذه الأخيرة انخفاضا ملحوظا خلال الفترة 2001-2017 مقابل الزيادة المعتبرة للمؤسسات الخاصة؛ فإلى غاية نهاية السداسي الأول لسنة 2017 تم تسجيل 264 مؤسسة عمومية فقط، مقابل 1060025 مؤسسة خاصة؛ أي ما نسبته 99.975% من مجموع المؤسسات، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي.

الشكل رقم 02: توزيع الم ص م في الجزائر حسب الطبيعة القانونية (السداسي الأول لسنة 2017)

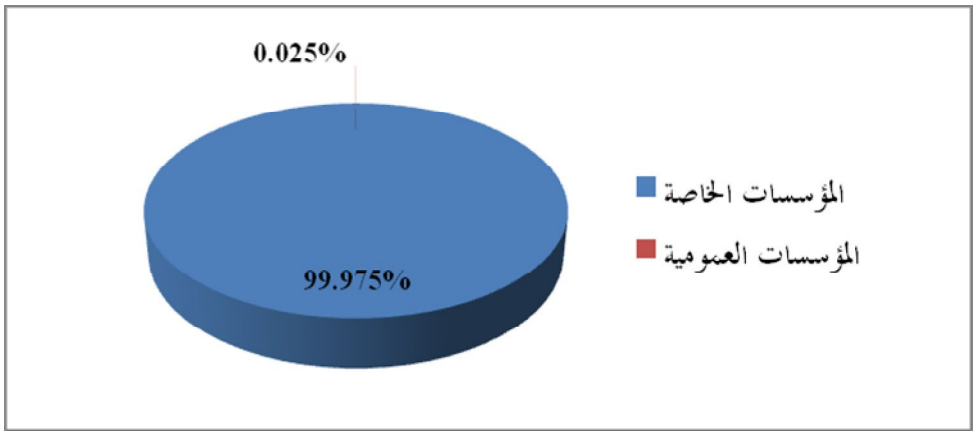

Source: Réalisé à partir des données du Bulletin d'information statistique de la PME, Données du 1er semestre 2017, N° 31, Ministère de l'industrie et des mines, Edition Novembre 2017, p. 08.

ولقد شرعت الجزائر في التحول نحو القطاع الخاص ابتداء من فترة التسعينات من القرن الماضي، من خلال العمل على خوصصة المؤسسات العمومية وتشجيع الاستثمار الخاص والمبادرات الفردية، وذلك بعد فشل القطاع العام في إطار النظام الاشتراكي، في النهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المنشودة.

- **سيطرة قطاع الخدمات على باقي القطاعات الأخرى** :يمكن للم ص م أن تنشط في مختلف القطاعات الاقتصادية، غير أن الإحصائيات تشير إلى أن قطاع الخدمات بما في ذلك المهن الحرة، هو القطاع الذي يضم النسبة الأكبر من إجمالي الم ص م الناشطة، يليه بعد ذلك قطاع الصناعات الحرفية، وبعدها يأتي قطاع البناء والأشغال العمومية، ثم تأتي بعد ذلك باقي القطاعات الأخرى، وذلك كما هو مبين في الشكل الموالي.

الشكل رقم 03: توزيع الم ص م الخاصة في الجزائر حسب قطاع النشاط (السداسي الأول لسنة 2017)

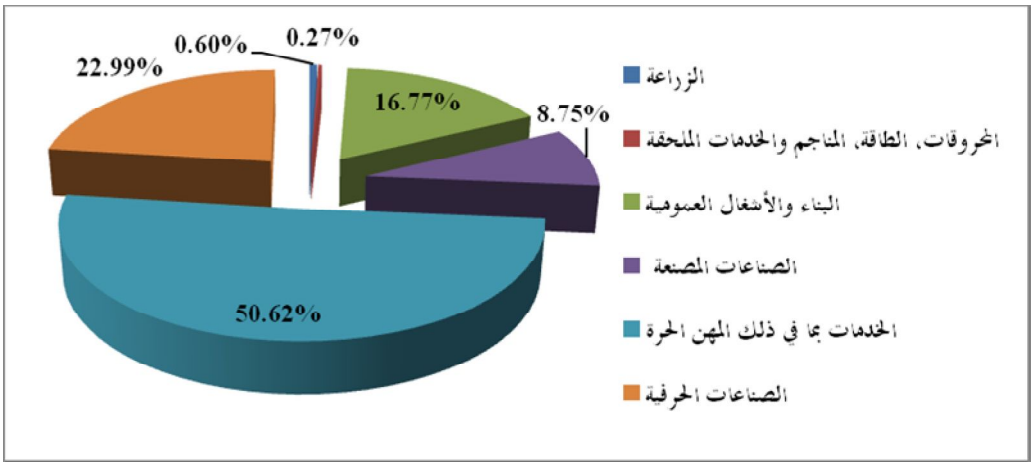

Source: Réalisé à partir des données du Bulletin d'information statistique de la PME, Données du 1er semestre 2017, N° 31, Ministère de l'industrie et des mines, Edition Novembre 2017, p. 12.

يظهر من خلال الشكل أعلاه أن ما يزيد عن 50% من الم **ص م** الخاصة في الجزائر تنشط في قطاع الخدمات بما في ذلك المهن الحرة ثم يأتي قطاع الصناعات الحرفية في المرتبة الثانية بما يقارب نسبة 23% وبعدها يأتي قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 16,77% من مجموع المؤسسات، ثم تأتي باقي القطاعات الأخرى بنسب أقل كما هو مبين في الشكل أعلاه، وهذه النسب تعبّر، في الحقيقة، عن وجود سوء توزيع في المؤسسات التي يتم إنشاؤها في مختلف القطاعات الاقتصادية، فمعظم المؤسسات تنشط في قطاع الخدمات، بالرغم من أنه يُعتبر قطاع غير منتج؛ وذلك لأنه لا يساهم بشكل مباشر في العملية الإنتاجية، في حين يوجد هناك إهمال للقطاعين الزراعي والصناعي، اللذان يساهمان بفعالية أكبر في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة، وكذلك تحقيق التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات.

- **التوزيع الجغرافي غير المتوازن:** تشير الإحصائيات إلى أن الم **ص م** في الجزائر تتوزع بشكل غير متوازن عبر مختلف مناطق التراب الوطني، حيث نجد أن معظم الم **ص م** الخاصة تتركز بجهة الشمال أكثر من باقي المناطق الأخرى (انظر الجدول الموالي).

الجدول 02: توزيع الم ص م الخاصة (الأشخاص المعنويون) في الجزائر حسب المناطق (السداسي الأول لسنة 2017)

المنطقة	العدد	النسبة (%)
الشمال	415242	69,7
الهضاب العليا	129767	21,8
الجنوب	50801	8,5

المجموع العام	595810	100

Source: Réalisé à partir des données du Bulletin d'information statistique de la PME, Données du 1er semestre 2017, N° 31, Ministère de l'industrie et des mines, Edition Novembre 2017, p. 12.

تبين النسب في الجدول أعلاه، أن ما يقارب 70% من الم **ص م** الخاصة (الأشخاص المعنويون) في الجزائر، والبالغ عددها 595810 مؤسسة تتركز في جهة الشمال، وبشكل كبير في معظم الولايات الساحلية (ولاية الجزائر العاصمة بنسبة 11,17% من مجموع المؤسسات الخاصة للأشخاص المعنويين، تليها ولاية تيزي وزو بنسبة 6,09% وبعدها ولاية بجاية بنسبة 4,92% ثم ولاية وهران بنسبة 4,66% ثم ولاية تيبازة بنسبة 4,46%)[6] وما يُقارب 22% في منطقة الهضاب العليا (حيث تتركز بشكل كبير في ولاية سطيف بنسبة 4,49%)) أما نسبة 8,5% المتبقية فتتركز في منطقة الجنوب (حيث تأتي ولاية غرداية في المرتبة الأولى بنسبة 1,57%)) ولا شك أن هذا التوزيع الجغرافي غير المتوازن (استحواذ ولاية الجزائر العاصمة على أكبر نسبة بـ 11,17% مقابل أقل نسبة في ولاية إليزي بـ 0,3%) سوف يؤدي إلى خلق عدم توازن في التنمية المحلية عبر مختلف مناطق الوطن، حيث نجد أن المناطق الداخلية والصحراوية تكون أقل نموا وتطورا من المناطق الشمالية للوطن، ولعل السبب في ذلك يعود إلى تركّز السكان في جهة الشمال، أين تتوفر كل الظروف المناسبة لإنشاء وتطوير مثل هذه المؤسسات.

- **ضعف معدلات الإنشاء:** يتميز الاقتصاد الجزائري بقلة عدد الم **ص م** الناشطة في مختلف القطاعات الاقتصادية؛ فبالرغم من تسجيل 1060289 مؤسسة صغيرة ومتوسطة مع نهاية السداسي الأول من سنة 2017 إلا أن هذا العدد يبقى دون المستوى المطلوب مقارنة بالعديد من الدول الأخرى؛ فالجزائر تبقى من بين الدول التي تشهد تأخرا كبيرا في مجال إنشاء الم **ص م** وهذا ما يدل على ضعف أو انعدام روح المقاولة لدى الشباب الجزائري، وخاصة المتعلمين منهم من حاملي الشهادات الجامعية والمهنية، ولعل السبب في ذلك يعود إلى تعرض الجزائر في وقت سابق إلى الاستعمار، وكذلك تبنيها بعد الاستقلال للنظام الاشتراكي الذي كرس أكثر لثقافة المؤسسة الكبيرة بدلا من ثقافة الم **ص م**[7].

إن ضعف روح المقاولة في الجزائر جعل عدد المؤسسات المنشأة قليل جدا مقارنة بالعديد من الدول، والجدول الموالي يوضح تطور عدد الم **ص م** وكثافتها بالنسبة لكل 1000 ساكن خلال الفترة (2001-2017).

الجدول رقم 03: تطور عدد الم ص م* وكثافتها بالنسبة لكل 1000 ساكن خلال الفترة (2001-2017)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد الم ص م	245348	261853	288587	312959	342788	376767	410959	519526	625069	619072	659309	711832	777818	852053	934569	1022621	1060289

كثافة الم ص م/ 1000 ساكن	8	8	9	10	10	11	12	15	17	17	18	19	20	22	23	25	25

Source: Etabli à partir des bulletins statistiques des PME et Statistiques ONS/ Démographie.

*تتضمن المؤسسات العمومية والخاصة، وكذلك نشاطات الصناعة التقليدية.

يوضح الجدول أعلاه، وجود تمثيل ضعيف للم **ص م** في هيكل الاقتصاد الوطني، فبالرغم من زيادة كثافة هذه المؤسسات بأكثر من ثلاثة أضعاف خلال الفترة (2001-2017)) وذلك من 8 إلى25 مؤسسة لكل 1000 ساكن إلا أن هذا العدد يبقى بعيدا عن الحد الأدنى المطلوب على المستوى الدولي؛ وهو ضرورة وجود من 45 إلى 50 مؤسسة لكل 1000 ساكن[8].

ثانيا: واقع البطالة والتشغيل في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)

1. واقع البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)

تعاني الجزائر كغيرها من بلدان العالم من مشكلة البطالة، وإذ ما تتبعنا تطورات ظاهرة البطالة في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، نجد أن هذه الظاهرة لم تعد تمثل مشكلة حقيقية في المجتمع إلا منذ بداية سنوات التسعينات تقريبا، حيث عرفت تزايد كبيرا من سنة لأخرى طيلة عشرية التسعينات) حتى بلغت الذروة سنة 2000 بمعدل قدره 29,5% ويعود السبب في ذلك؛ إلى حالة الركود الاقتصادي التي مر بها الاقتصاد الجزائري في سنوات التسعينات، والذي كان سببه الرئيسي هو تردي الوضع الأمني الذي أدى إلى شل الحركية الاقتصادية للبلاد في جميع المجالات، بالإضافة إلى ارتفاع حجم الديون الخارجية، وكذلك لتزامن تلك الفترة مع الإصلاحات الاقتصادية وعلى رأسها الخوصصة، التي تسببت في تسريح عدد كبير من العمال، ففي ظل تلك الإصلاحات أصبح الهدف ليس البحث عن التشغيل الكامل الاجتماعي، وإنما البحث عن التشغيل الكامل الاقتصادي؛ الذي يعني أيضا قبول مستوى من البطالة ونقص في التشغيل[9]، وابتداء من سنة 2001 بدأت معدلات البطالة في التناقص تدريجيا حتى بلغت نسبة 11,7% سنة 2017، وذلك كما هو مبين في الشكل الموالي.

الشكل رقم 04: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001-2017) (%)

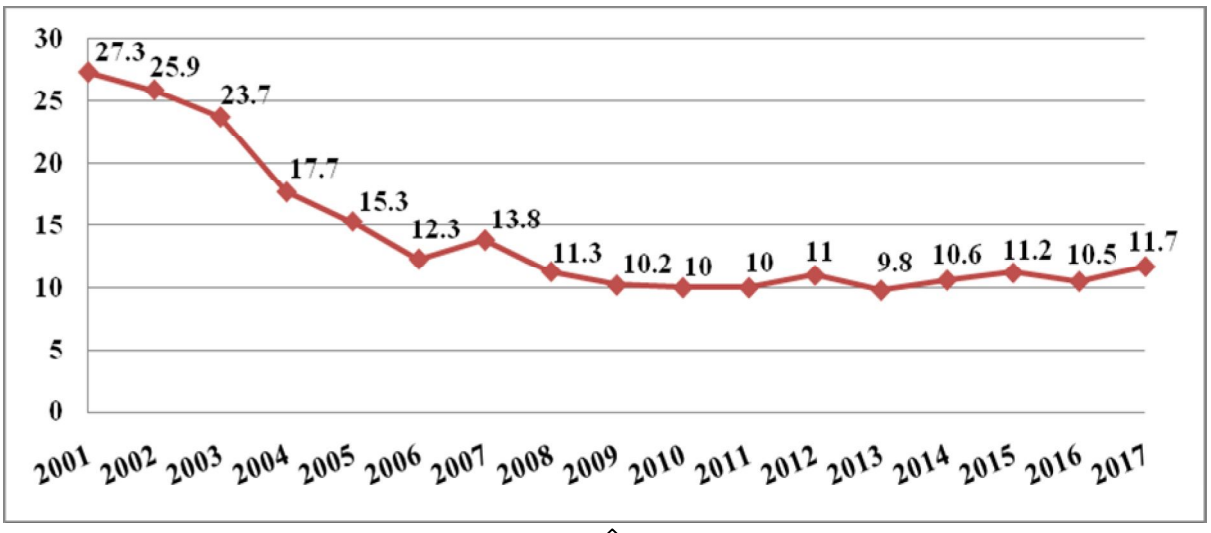

Source: Etablie à partir du: - Office Nationale des Statistiques (ONS**),** www.ons.dz/ Emploi.
- Activité, Emploi & Chômage au 4ème Trimestre 2013, N° 653, p. 11.
- Activité, Emploi & Chômage en septembre 2017, N° 796, p. 12.

تبين النسب في الشكل أعلاه، أن البطالة في الجزائر عرفت انخفاضا كبيرا ابتداء من سنة 2001، حيث انخفضت من 27,3% سنة 2001 لتصل إلى أدنى نسبة لها بـ 9,8% سنة 2013 لتعود بعد ذلك إلى الارتفاع بنسب قليلة في السنوات الأخيرة وصولا إلى نسبة 11,7% سنة 2017 ولعل السبب في هذا الانخفاض يعود بشكل أساسي إلى ارتفاع أسعار البترول في تلك السنوات، والذي مكن الدولة من الشروع في وضع وتنفيذ مجموعة من البرامج والخطط التنموية من أجل إنعاش الاقتصاد ودعم النمو، وهو ما ساعد على خلق ديناميكية جديدة في سوق العمل، من خلال استحداث وخلق العديد من مناصب الشغل في مختلف القطاعات الاقتصادية.

2. واقع التشغيل في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)

لقد حاولت الحكومة الجزائرية انتهاج العديد من الطرق والسياسات بهدف حل مشكلة البطالة، من خلال العمل على خلق أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل لطالبي العمل، وخاصة لدى فئة الشباب التي تمثل الغالبية العظمى في المجتمع، ولقد تجسد هذا، بصفة عامة، من خلال برامج ومخططات التنمية الوطنية التي قامت الدولة بوضعها وتنفيذها خلال الفترة (2001- 2014)، والتي يكون دوما من أهدافها الأساسية؛ هو زيادة التشغيل للتخفيف من معدلات البطالة السائدة، وذلك في إطار السعي إلى تحقيق الهدف العام؛ وهو المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة للبلاد، وفيما يلي سنحاول إعطاء لمحة موجزة عن هذه البرامج والمخططات وانعكاساتها على البطالة والتشغيل كما يلي[10]:

- **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)**: والذي خُصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دج (ما يعادل 7 مليار دولار أمريكي)، وقد كان لهذا البرنامج أثرا ايجابيا على سوق العمل، مما أدى إلى تخفيض معدل البطالة خلال هذه الفترة، فبعد ما كان عدد البطالين سنة 2001 يُقدر بحوالي 2,3 مليون بطال (بنسبة 27,3%) انخفض إلى 2.078.270 بطال سنة 2003 لينخفض بذلك معدل البطالة إلى 23,7% ثم إلى 17,7% سنة 2004 ويعود سبب هذا الانخفاض إلى الزيادة الهامة في فرص التشغيل باستحداث حوالي 720.000 منصب شغل جديد منها 230.000 منصب شغل مؤقت.
- **البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)**: جاء هذا البرنامج كتكملة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، حيث خصص له مبلغ قدره 4200 مليار دج؛ (ما يعادل 55 مليار دولار أمريكي)[5] وقد كان من بين أهداف هذا البرنامج السعي إلى تحسين المستوى المعيشي للسكان، تطوير منشآت البنية التحتية الأساسية التي تم البدء في إنجازها، دعم التنمية الاقتصادية وتطوير الخدمة العمومية وعصرنتها، وكذا تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، وفيما يتعلق بترقية التشغيل ومكافحة البطالة؛ فقد كان البرنامج يهدف إلى العمل على استحداث مليوني منصب شغل بمختلف أنواعها، وهذا ما أدى إلى التقليص من معدلات البطالة، حيث انخفض المعدل من 15,3% سنة 2005 إلى 11,3% سنة 2008.

- **برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)**: والذي خصص له مبلغ مالي ضخم قدره 21.214 مليار دج (ما يعادل 286 مليار دولار): وقد تم تخصيص 350 مليار دج في إطار هذا البرنامج لتشجيع إنشاء مناصب الشغل وذلك من خلال العمل على الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل، وستضاف نتائج التسهيلات العمومية لإنشاء مناصب الشغل إلى الكم الهائل من فرص التوظيف التي سيولدها تنفيذ هذا البرنامج ويولدها النمو الاقتصادي، وكل ذلك سيسمح بتحقيق الهدف المتمثل في إنشاء 3 ملايين منصب شغل خلال الفترة (2010-2014)) وقد تم استحداث حوالي 1.248.819 منصب شغل بالقطاعين الاقتصادي والوظيف العمومي، وذلك إلى غاية جوان 2012، في حين تم استحداث 1094000 منصب آخر في إطار أجهزة الإدماج المهني.

وعلى العموم، يمكن تتبع التطور الحاصل في العدد الإجمالي للمشتغلين خلال الفترة (2001-2017) من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم 04: تطور عدد المشتغلين في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
إجمالي المشتغلين	6228772	6693250	6684056	7798412	8044220	8868804	8594243	9146000	9472000	9736000	9599000	10170000	10788000	10239000	10594000	10845000	10858000
التغير السنوي النسبي (%)	-	7,46	-0,14	16,67	3,15	10,25	-3,10	6,42	3,56	2,79	-1,41	5,95	6,08	-5,09	3,47	2,37	0,12

Source: - Office Nationale des Statistiques (ONS), www.ons.dz/ Emploi.
- Activité, Emploi & Chomage au 4ème Trimestre 2013, N° 653, p. 11.
- Activité, Emploi & Chômage en septembre 2017, N° 796, p. 12.

تبين الأرقام في الجدول أعلاه، أن العدد الإجمالي للسكان المشتغلين كان ينمو بمعدلات موجبة من سنة إلى أخرى خلال الفترة (2001-2017)) فيما عدا السنوات؛ 2003، 2007، 2011 و2014، حيث تم تسجيل معدلات نمو سالبة مقارنة بالسنة السابقة لها، وعموما تم تسجيل زيادة في عدد السكان المشتغلين بلغت 4.629.228 عامل في المجموع؛ وذلك بنسبة 74,32% خلال الفترة المذكورة.

إن هذه الزيادة المعتبرة في معدلات التشغيل تعكس، في الحقيقة، حجم الجهود الكبيرة التي بذلتها الدولة الجزائرية في مجال التشغيل ومكافحة البطالة، وذلك في إطار برامج ومخططات التنمية التي وضعتها خلال تلك الفترة حيث تم من خلالها الاعتماد على مجموعة من الطرق والسياسات للرفع من حجم التشغيل، ولعل من أهم هذه الطرق والسياسات؛ هو العمل على دعم وترقية قطاع **الم ص م** باعتباره أحد الآليات الهامة في التشغيل ومكافحة البطالة.

ثالثا: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية للتشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)

1. مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن السياسة الشاملة للتنمية الوطنية

إن المتتبع لمسار ظهور وتطور الم **ص م** في الجزائر، منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، يجد أن الدولة لم تولِ اهتماما كبيرا بهذه المؤسسات، إلا مع بداية التسعينات تقريبا، أين بدأ التوجه نحو اقتصاد السوق واستقلالية المؤسسات والخوصصة، ونظرا للظروف الصعبة التي مر بها الاقتصاد الوطني في عشرية التسعينات، فإن الوضع لم يكن مواتيا لإعطاء هذه المؤسسات الأهمية والمكانة التي تستحقها فعلا، باعتبارها وسيلة فعالة في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية المرغوبة، لذلك فإن بداية الاهتمام الحقيقي من قبل الدولة بهذه المؤسسات كان تقريبا مع بداية سنة 2000، حيث تزامن ذلك مع حدوث ارتفاع في أسعار البترول في السوق العالمية، مما ساعد على تحقيق وفرة مالية معتبرة في خزينة الدولة، وهذا ما جعلها تبادر إلى تعميق إصلاحاتها، من خلال إطلاق برامج استثمارية طموحة ابتداء من سنة 2001 واستمرت إلى غاية 2014؛ وهي تتعلق، كما أشرنا إلى ذلك سابقا، بكل من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي، ولقد جاء ضمن الأهداف العامة لهذه البرامج، ضرورة العناية والاهتمام أكثر بقطاع الم **ص م**، من خلال إدراجه ضمن السياسة العامة للتنمية الوطنية.

فبالنسبة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وعلى الرغم من أن اهتمامه تركزت بشكل أكبر على الجانب الاجتماعي، إلا أنه كان يهدف كذلك إلى تقوية النشاط الاقتصادي، وكذلك وضع الهياكل التي من شأنها أن تسهل نشاط المتعاملين الاقتصاديين، بالإضافة إلى العمل على إزالة القيود التي بإمكانها أن تقف عائقا أمام المؤسسات الاقتصادية[11]، وبخصوص هذا البرنامج أشار صندوق النقد الدولي في أحد تقاريره لسنة 2006[12]، أن التكاليف المتعلقة بإنشاء المؤسسة تبقى مرتفعة، وهذا ما يفسر انخفاض عدد الـ **م ص م** في الجزائر (10,3 لكل 1000 ساكن، مقابل 56,6 في تركيا)، وكذلك فيما يخص مساهمتها في التشغيل (10,4% مقابل 60-70% في الاتحاد الأوروبي و76,7% في تركيا).

أما بالنسبة للبرنامج المتعلق بدعم الإنعاش الاقتصادي، فقد ركز هو الآخر على ضرورة تحسين مستوى معيشة السكان، وتطوير البنى التحية الأساسية، وبعدها جاء هدف دعم التنمية الاقتصادية، والذي خصص له مبلغ 337,2 مليار دينار جزائري، من بينه 11,7 مليار دينار تم تخصيصه لترقية الاستثمار والم **ص م** والنشاطات الحرفية[13]، ثم تأتي باقي المجالات الأخرى.

أما فيما يتعلق ببرنامج توطيد النمو، فقد ركز على ستة محاور إستراتيجية، جاء في مقدمتها موضوع التنمية البشرية، ثم تطوير البنى التحتية ثم عصرنة الإدارة، وبعدها موضوع التنمية الاقتصادية بمبلغ 21 مليار دولار؛ منها 7 مليار دولار لتحديث المؤسسات العمومية والم **ص م**[14]، ثم تليها باقي المحاور الأخرى.

إذن من خلال كل ما تقدم ذكره، يتبن لنا أن الدولة الجزائرية بدأت تهتم فعلا بهذا القطاع، وأصبحت توليه المزيد من العناية والاهتمام ضمن سياساتها التنموية، وذلك بعد ما أيقنت أن هذه المؤسسات تعد وسيلة فعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك على غرار ما أثبتته العديد من التجارب الدولية في هذا المجال.

2. مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل ومكافحة البطالة خلال الفترة (2001-2017)

عرف قطاع الم **ص م** تطورا ملحوظا خلال الفترة (2001-2017) (انظر الجدول السابق رقم **03**)؛ وهذا التطور في العدد، قابله ارتفاعا معتبرا في حجم التشغيل، وبالتالي مساهمة هذه المؤسسات في التقليل من معدلات البطالة خلال تلك الفترة، خاصة وأن الدولة قد تبنت الم **ص م** ضمن سياستها العامة للتشغيل ومكافحة البطالة، وقد تم فعلا تسجيل انخفاضا ملحوظا في تلك المعدلات، حيث انخفضت من 27,3% سنة 2001 إلى حدود 10 إلى 11% فقط في السنوات الأخيرة. ولمزيد من التوضيح حول مدى مساهمة الم **ص م** في التشغيل ومكافحة البطالة، نقوم بإدراج الجدول الموالي الذي يوضح ذلك.

الجدول رقم 05: مساهمة الم ص م* في التشغيل خلال الفترة (2001-2017)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017**
مناصب الشغل	639140	684341	704999	838504	1157856	1252647	1355399	1540209	1649784	1625686	1724197	1848117	2001892	2157232	2371020	2540698	2601958

Source: Etabli à partir des bulletins d'information économiques et statistiques de la PME.

* تتضمن المؤسسات العمومية والخاصة، وكذلك نشاطات الصناعة التقليدية. ** إلى غاية نهاية السداسي الأول فقط.

ويمكن تمثيل معطيات الجدول أعلاه،كما هو مبين في الشكل الموالي.

الشكل رقم 05: مساهمة الم ص م في التشغيل خلال الفترة (2001-2017)

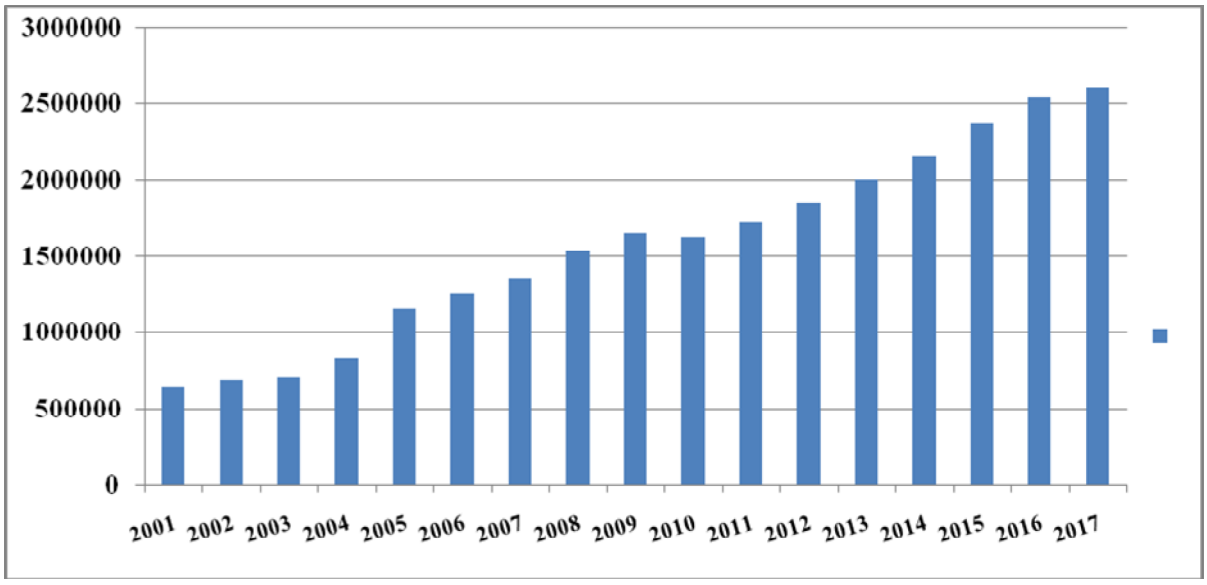

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (**05**).

يبين الجدول والشكل أعلاه، مدى التطور الحاصل في مناصب الشغل التي وفرتها الم **ص م** خلال الفترة (2001-2017)، حيث انتقل العدد من 639.140 منصب شغل سنة 2001، إلى 2.601.958 منصب شغل في نهاية السداسي الأول لسنة 2017 وذلك بزيادة قدرها 1.962.818 منصب شغل، وهذا راجع إلى تطبيق برامج التنمية التي

شرعت فيها الدولة لصالح هذه المؤسسات في إطار إستراتيجية كانت تهدف إلى الرفع من مستويات التشغيل للتقليل من معدلات البطالة السائدة.

ومن أجل المزيد من التحليل حول مدى مساهمة الم **ص م** في التشغيل، بإمكاننا إدراج الشكل الموالي الذي يوضح تطور الحصة التي تساهم بها هذه المؤسسات ضمن إجمالي التشغيل خلال الفترة (2001-2017).

الشكل رقم 06: تطور حصة الم ص م ضمن إجمالي التشغيل خلال الفترة (2001-2017)

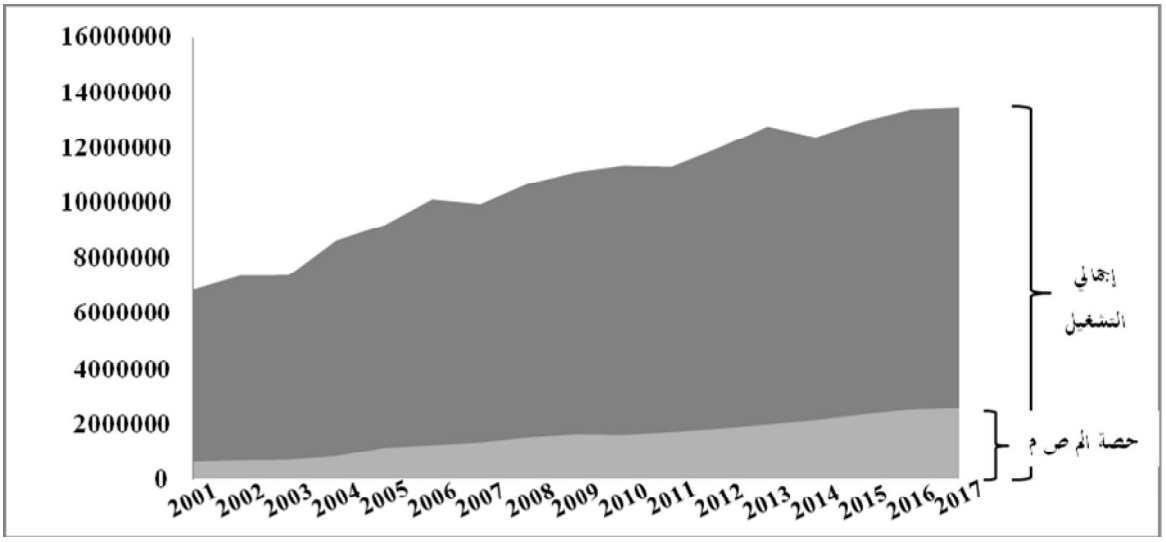

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدولين السابقين رقم (**04**) ورقم (**05**).

كما يمكننا، من ناحية أخرى، حساب النسبة التي تساهم بها الم **ص م** ضمن إجمالي التشغيل خلال الفترة المذكورة كما هو مبين في الشكل الموالي.

الجدول رقم 06: تطور نسبة مساهمة الم ص م ضمن إجمالي التشغيل خلال الفترة (2001-2017)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	**2017
الحصة من إجمالي التشغيل (%)	10,26	10,22	10,55	10,75	14,39	14,12	15,77	16,84	17,42	16,70	17,96	18,17	18,56	21,07	22,38	23,43	23,96

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدولين السابقين رقم (**04**) ورقم (**05**).

تبين المعطيات في كل من الشكل والجدول أعلاه، حدوث تزايد في الحصة التي تساهم بها الم **ص م** ضمن إجمالي التشغيل خلال الفترة (2001-2017)، حيث انتقلت هذه الحصة من 639.140 منصب شغل سنة 2001؛

وهو ما يمثل نسبة 10,26% من إجمالي التشغيل، لتصل إلى 2.601.958 منصب شغل مع نهاية السداسي الأول لسنة 2017؛ وهو يمثل حوالي 24% من إجمالي التشغيل4 وهذا ما يدل على الدور المتزايد الذي أصبحت تقوم به الم **ص م** في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في السنوات الأخيرة، ولكن على الرغم من ذلك، إلا أن هذه المساهمة تبقى بعيدة عن ما هو عليه الوضع في العديد من الدول في العالم سواء المتقدمة منها أو النامية، فعلى سبيل المثال تساهم الم **ص م** في تونس بنسبة 83% في إجمالي التشغيل، 50% في كل من المغرب وكندا، 52% في الولايات المتحدة الأمريكية، و60% في الاتحاد الأوروبي[15]، ويمكن إرجاع هذا الضعف في نسبة مساهمة الم **ص م** الجزائرية ضمن إجمالي التشغيل إلى العديد من الأسباب، لعل من أهمها: أن الدولة هي التي لا تزال المتحكم الأول في مجال التشغيل، وأن القطاع الخاص لم ينمو بعد بالشكل الكافي الذي يجعله يساهم بشكل أكبر ديناميكية في التوظيف وخلق مناصب الشغل، كذلك فإن معظم الم **ص م** الجزائرية تنشط في قطاع الخدمات، وبالخصوص في مجال التجارة، والنقل والمواصلات، أين تكون فيها معدلات خلق مناصب الشغل ضعيفة مقارنة بباقي القطاعات الأخرى؛ كالقطاعين الزراعي والصناعي، بالإضافة إلى أن أغلب الم **ص م** في الجزائر هي مؤسسات مصغرة، حيث تتميز هذه المؤسسات بقدراتها المحدودة في التوظيف.

خلاصة:

لقد حاولنا من خلال هذا البحث توضيح الدور الذي أصبحت تقوم به الم **ص م** الجزائرية في مجال التشغيل ومكافحة البطالة، فمنذ ظهور وتفاقم مشكلة البطالة ابتداء من سنوات التسعينات من القرن الماضي، حاولت الدولة الجزائرية تطبيق العديد من الطرق والآليات، من أجل تجسيد وتنفيذ سياساتها في مجال التشغيل ومكافحة البطالة، وقد كان من أهمها؛ الاعتماد على قطاع الم **ص م**، من خلال العمل على تشجيع إنشاء أكبر عدد من المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة، وكذا تنمية روح المقاولة خاصة لدى فئة المستثمرين الشباب، وهذا ما يبرز المكانة الهامة التي أصبحت تحتلها هذه المؤسسات ضمن تلك السياسات، فبالإضافة إلى كل أشكال الدعم والمساندة التي تم تقديمها لصالح هذه المؤسسات، فقد حظيت كذلك بمزيد من الاهتمام في السنوات الأخيرة، وذلك في إطار تطبيق برامج ومخططات التنمية الوطنية، حيث خُصصت لها مبالغ معتبرة تهدف أساسا إلى تطوير الم **ص م** وترقيتها والرفع من قدراتها التشغيلية ولقد كان لكل تلك الجهود المبذولة، أثرا إيجابيا على تطوير قطاع الم **ص م**، حيث تجلى ذلك في زيادة عدد هذه المؤسسات وبالتالي زيادة نسبة مساهمتها في التشغيل، مما انعكس ذلك ايجابيا على التخفيض من معدلات البطالة، حيث تم تخفيضها تقريبا إلى ثلث ما كانت عليه في الفترة السابقة ولكن على الرغم من كل ذلك إلا أن هذا القطاع يبقى يحتاج إلى المزيد من العناية والاهتمام، حتى يقوم بدوره التنموي على أكمل وجه، وبالخصوص في مجال التشغيل ومكافحة البطالة، خاصة وأن الجزائر لا تزال تشهد انخفاضا كبيرا في عدد الم **ص م** وفي نسبة مساهمتها في إجمالي التشغيل مقارنة بالعديد من الدول الأخرى في العالم.

الإحالات والمراجع:

1- عرف الاتحاد الأوروبي الم **ص م** في ذلك التاريخ بأنها: "كل مؤسسة توظف أقل من 250 عامل، وتحقق رقم أعمال سنوي أقل من 40 مليون وحدة نقدية أوروبية (ECU)، أو مجموع الميزانية السنوي لا تتجاوز 27 مليون (ECU)) كما أنها تستوفي شروط الاستقلالية".

2- القانون رقم 01-18المؤر في 27 رمضان 1422 الموافق لـ 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، بتاريخ 2001/12/15 .05.

3- Kadi Mohamed, "Relation entre PME et emploi en Algérie: Quelle réalité?", Colloque international auteur "Evaluation des effets des programmes d'investissements publics 2001-2014 et leur retombées sur l'emploi, l'investissement et la croissance économique", Tome III, Faculté des sciences économiques, commerciales et sciences de gestion, Université Sétif 1, Les 11&12 mars 2013, p. 05.

4- Bulletin d'information statistique de la PME, Données du 1er semestre 2017, N° 31, Ministère de l'industrie et des mines, Edition Novembre 2017, p. 09.

5- Kadi Mohamed, Op. Cit, p. 05.

6- Bulletin d'information statistique de la PME, Données du 1er semestre 2017, N° 31, Ministère de l'industrie et des mines, Edition Novembre 2017, p. 43.

7- Olivier Torrès, "Les enseignements d'ECER pour l'Algérie: plaidoyer pour une évaluation territorialisée de la mise à niveau des PME", dans "La PME Algérienne et le défi de l'internationalisation" L'Harmattan, Paris, 2010, p. 309.

8- Farida Merzouk, "PME et compétivité en Algérie", Université de Bouira, p. 04. http://fseg.univ-tlemcen.dz/larevue09/FARIDA%20MERZOUK.pdf.

9- كمال بوصافي، "حدود البطالة الظرفية والبطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية"" رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006) ص. 172.

10- مراد مرمي- "مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن السياسة العامة للتشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر"، المؤتمر الدولي حول: "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 001 – 014 "- الجزء الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس–سطيف1، يومي 11 و12 مارس 2013 : ". 439-440.

11- Nacira Boukhezer, Ahmed Smahi, "Politiques d'investissement public et leur impact sur l'esprit entrepreneurial : cas du dispositif ANSEJ, p. 07.

12- Rapport du FMI N° 05/50, « Rapport des services, note d'information au public sur la discussion du conseil d'administration et la déclaration de l'administrateur pour l'Algérie», février 2005, p. 112.

13- Nacira Boukhezer, Ahmed Smahi, Op. Cit, p. 08.

14- Service économique régional d'Alger, « Algérie : le plan d'investissements publics 2010-2014 » ambassade de France en Algérie, novembre 2011, pp. 01-02.

15- سعدية قصاب، "كفاءة النفقات العمومية في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفعالية سياسة التشغيل"، المؤتمر الدولي حول: "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014"- الجزء الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس–سطيف1، يومي 11و12 مارس 2013 : ". 412.